



مؤتمر

فلسطين تُفكّر

قراءات في تحولات العقل الفلسطيني

10 آب / أغسطس 2024

الورقة المرجعية

الفريق البحثي

أحمد جميل عزم (الباحث الرئيسي)

إبراهيم ربابعة، أحمد عز الدين أسعد، ريما شبيطة، نور بدر

مقدمة

يقوم المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) بتنفيذ مشروع بحثي سياساتي، حول إعادة النظر في أنماط التفكير من أجل تكريس نهج التفكير النقدي في السياق الفلسطيني، وتتضمن المرحلة الأولى منه تقديم تشخيص وتحليل لأنماط التفكير الجمعية والفردية الفلسطينية، والعوامل المؤثرة في هذه الأنماط أو الاتجاهات، وتحولاتها عبر الزمن، مع التركيز على المرحلة الراهنة، وتقديم توصيات سياساتية، ستتطور في مراحل مقبلة إلى مشاريع وخطط تدريب وعمل، تسهم في الوصول إلى عمليات هادفة وواعية لإحداث أفضل تفاعلات وبرامج في المجالات المختلفة التي تتعلق بالحوار المجتمعي، والتفكير النقدي البناء، عبر المؤسسات المجتمعية المختلفة، من تعليمية، وسياسية، واقتصادية، وإعلامية ... إلخ.

يأتي تنفيذ هذا المشروع ضمن إدراك من المركز بأنّ التعقيدات التي مرت وتمر بها الحالة الفلسطينية، بقدر ما تعكس صمودًا وقدرات فلسطينية، بقدر ما تتضمن إرباكًا واختلالات، وينعكس كل ذلك على أنماط التفكير الفلسطيني، إيجابًا وسلبيًا. لذلك، عمد المركز إلى تبني مشروع متعدد المسارات لتقديم معالجة نقدية لأنماط التفكير الفلسطيني، وتتضمن هذا تسجيلات "بودكاست" فردية مع عدد من الخبراء، وتكليف فريق من الباحثين بتقديم أوراق بحثية معمقة حول مجالات التفكير المختلفة، وتنظيم ورشة عمل نقاشية في هذا الشأن.

قام مركز مسارات بالاتفاق مع عدد من الباحثين، لتقديم أوراق بحثية في مجالات تتعلق بالتفكير النقدي، وتحديدًا في خمسة سياقات: الثقافة، والتعليم، والسياسة، والاقتصاد، والإعلام. بدأ عمل هؤلاء الباحثين منذ ربيع هذا العام، وهذا المؤتمر يصب في سياق استكمال العملية البحثية، عبر أوراق يُقدّمها خبراء تتضمن ملاحظاتهم الأنثروبولوجية بتقديم خلاصات تجاربهم البحثية أو العملية.

يُقصد بعنوان المؤتمر "فلسطين تفكر" استعراض أنماط التفكير الفلسطينية تاريخيًا بقراءة بانورامية سريعة، ثم تشريح اللحظة الراهنة، مع توصيات ورؤى للمستقبل.

ليس المطلوب في هذا المؤتمر تقديم أوراق بحثية بالمفهوم التقليدي للمؤتمر، بقدر ما هو خلاصات وعمليات عصف ذهني ومجموعات بؤرية للتحليل والتفكير، وتقديم مداخله مكتوبة تتضمن 1000-1500 كلمة.

ستنشر هذه المساهمات منفصلة ضمن منشورات مركز مسارات الإلكترونية، كما ستشكل مصدرًا ومرجعًا للباحثين الذين يعملون على إصدار كتاب بحثي في السياقات الخمسة سالفة الذكر، مع الإحالة المرجعية العلمية التي تشير بالتوثيق إلى أي استفادة من هذه المداخلات.

في الجزء التالي، مقدّمة توضح ما المقصود بالتفكير النقدي، ومناقشة لمناهج دراسة التفكير ومداخله، ثم عرض مختصر للمنتوقع في جلسات المؤتمر.

إطار نظري: تعريفات ومراجعة "أدبيات"

أحد أسماء ما يعرف بالتفكير النقدي، هو "مستويات التفكير العليا"، وهو يشير إلى قواعد منطقية وعلمية للتحليل والتفكير، وهو حقل من الدراسات والتدريب والتعليم نشأ منذ عُقود، منتصف القرن العشرين. على أن قضية التفكير وتحليل أسس التفكير، خصوصًا على المستوى الجمعي، هو حقل تاريخي قديم، بين المدارس التي تعاملت معه الفيلسوف الألماني جورج هيغل (1771-1831) الذي رأى في العقل وعملياته والخطاب واللغة أساسًا للتفكير والممارسة، وكارل ماركس (1818-1883)، الذي رأى أن البناء المادي، والإنتاج وأدواته وقواه، والاقتصاد، هي أساس وبناء تحتي، مُحدّد لما يسمى البناء الفوقي، ويتضمن الفكر والثقافة والفن والسياسة والأخلاق والدين ... إلخ.

عربيًا، هناك محاولات عدّة لتفكيك وفهم العقل العربي، لعل من أشهر الأعمال التي استهدفت ذلك، كتابات اللبناني ألبرت حوراني، وطروحاته حول "سياسات الأعيان" والدولة العثمانية، وكتابه "تاريخ الشعوب العربية"، و"الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939". وحللت من بين أمور

أخرى هذه الكتابات، دور النخب السياسية، والعسكرية، والدينية في المجتمع. ومن الكتابات المعروفة على نحو واسع في فهم "العقل العربي"، كتابات المغاربي، محمد عابد الجابري (1935-2010)، وخصوصًا كتبه "تكوين العقل العربي"، و"بنية العقل العربي"، و"العقل السياسي العربي"، و"العقل الأخلاقي العربي"، وركّز فيها على التراث والتاريخ، فضلًا عن اللغة والبيان والدين، وكان ممن تساجل معه بشأنها مفكرون مثل اللبناني وجيه كوثراني. وفي مصر، اشتهر جمال حمدان (1928-1993)، ودراسته "شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان"، وقد ركّز على عوامل مثل الجغرافيا والطوبوغرافيا وأثرهما في الشخصية، فضلًا عن التاريخ السياسي، والمعطيات الاقتصادية.

فلسطينيًا، حاول بعض المفكرين والكتاب تفكيك الشخصية الفلسطينية، وتحليلها، مثل كتاب عدنان جابر "الثوب والعنب: في سوسيولوجيا الثورة الفلسطينية"، وأعمال الدكتور مروان الدويري في التحليل الثقافي النفسي، وكتابات ليذا تراكي ورشيد خالدي في الهوية، ومن الأعمال الأخرى برنامج مركز مدار في دارسات المجتمع الفلسطيني، والعديد من الأعمال الأخرى.

على أن هذه الأعمال جميعها، سابقة زمنيًا، لثورات تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، وللمرحلة الحالية للعولمة، ومتغيرات انتشار القوة، والبيانات الكبرى، والذكاء الصناعي، وكلها مفردات ظهرت في القرن الحادي والعشرين، وبالتزامن مع تحولات سياسية هيكلية في الساحة الفلسطينية، ولا سيما نشوء "سلطة وطنية" تحت الاحتلال. وغطت هذه الكتابات التاريخ القديم، أو معطيات اقتصادية وديموغرافية، وإلى حد ما بمعزل عن السياقات السياسية ومنها النظام الدولي.

إنّ العالم ككل عاش في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، تحدّيًا على المستوى الفكري، بسبب ثورة "الذكاء الصناعي"، و"البيانات الكبرى"، في الوقت ذاته، فإنّ الشعب الفلسطيني، في سياق الشتات الجغرافي، والاحتلال، ومشروع بناء السلطة تحت الاحتلال، والانقسام الجغرافي والسياسي، يعيش أوضاعًا خاصة، أنتجت أنماط تفكير وممارسة، تحتاج إلى تحليل وفهم، ووضع توصيات من أجل الوصول إلى مستويات من التفكير العليا، وإصلاح و/ أو تطوير التدريس والتعلم

والتعليم، والمجال العام بمكوناته وقطاعاته الإعلامية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية ... إلخ الذي يؤطر الحوار.

يمكن الخروج مما سلف بثلاثة استنتاجات رئيسة هي:

الاستنتاج الأول

هناك مداخل متنوعة ومتعددة لدراسة التفكير لدى شعب ما، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التاريخ الفلسفي لأمة ما، بمعنى أهم الفلسفات التي أثرت في تكوين الشخصية الجمعية، فضلاً عن التاريخ الأيديولوجي وتدافع التيارات المؤدلجة، سواء أكانت علمانية أم دينية. وقد يتضمن هذا الطوائف والمذاهب الدينية، والقوى السياسية والعقائدية العلمانية، والثقافات المحلية والمستوردة، وتفاعلاتها، القديمة والجديدة.
- مدخل التاريخ السياسي وأحداثه، بما فيها الممارسات والمحطات الأساسية والصدمات والنجاحات التي مرت بها أمة أو شعب.
- الجغرافيا، وخصائص المكان، وأثره في اللغة والفكر والاقتصاد وأنماط الإنتاج، وحتى التكوين الجسماني والشكل للإنسان، وكذلك البيئة ومعطياتها وميزاتها وأعطياتها وكوارثها.
- الثقافة والمؤسسات والنخب الثقافية، بما فيها من مؤسسات ونظم ومناهج تعليمية، ومنتجاتها الإبداعية أو سقطاتها وارتباطاتها بالسياسة سلبيًا وإيجابيًا.
- السياسة ودور مؤسسات الحكم واتخاذ القرار وهوامش المشاركة والحرية والجمعية فيها مقابل الفردية والدكتاتورية، والتعددية مقابل الأحادية.
- الاقتصاد بما فيه من أبعاد، مثل مصادر الدخل والثروة، والقوى المتحركة في الإنتاج أو في تأمين فرص العمل وقوى وآليات توزيع الموارد، وعمليات الإنتاج، والاستهلاك، والاقتراض.

- الإعلام ووسائل الاتصال والحوار المجتمعي، ودورها في توحيد أو تجزئة العقل الجمعي والممارسات والهويات.
- التحليل النفسي الجماعي، أو علم النفس الاجتماعي، الذي يدرس خصائص المجتمع، وجماعاته، وعلاقاته.
- المدخل الجندري الذي يركز على الأدوار والمكانات في المجتمع، بما في ذلك السياقات التي تتعلق بالعلاقة بين المرأة والرجل، والقضايا التي تمس القيم والعادات والتقاليد، ومستويات صنع القرار في المجتمع والأسرة.

الاستنتاج الثاني

أنّ العوامل التي تتحكم في أنماط التفكير، والشخصيات الجمعيّة، ليست ثابتة، بل متغيرة ومتحولة لأسباب تتعلق باعتبارات كثيرة، منها النظام الدولي بأبعاده السياسية والاقتصادية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّ اكتشاف البترول أسهم في تغيير النظام الدولي وتحولات في المنطقة العربية، والعالم. وإذا كان جمال حمدان مثلاً في تحليله "شخصية مصر" تناول أثر اكتشاف البترول على مركزية مصر السياسية، فإنّه فعل ذلك في مرحلة مبكرة، في الستينيات، وهذا الأثر استمر، لينعكس في تصاعد مركزية ثقافة وقوى جديدة في المنطقة. وفي الحالة الفلسطينية مثلاً، فإنّ الهجرة إلى الخليج، ودعم الخليج أو عدم دعمه للفلسطيني، جزء من تحولات الشخصية الفلسطينية.

بالمثل، فإنّ تقدم التكنولوجيا والاتصال والعولمة، أثر في آليات التفكير وأنماطه بطريقة عميقة. وكذلك أدت نهاية الحرب الباردة إلى آثار عميقة في الفكر والأيدولوجيا والتحالفات السياسية.

وفضلاً عن التحولات في السياقات الأوسع، فإنّ التغيرات الذاتية لها أثرها العميق في أنماط التفكير، مثل التباين بين مرحلتي البحث عن حل عربي أو إسلامي قبل ستينيات القرن العشرين ومرحلة الحركة الوطنية الفلسطينية، والتباين بين مرحلتي الثورة في الشتات والانتفاضة في الداخل، وبين الثورة القائمة على المواجهة العنيفة وبناء السلطة وإقامة الدولة بالتعاون مع المؤسسات الدولية.

الاستنتاج الثالث

إن تحولات الفكر هي نتيجة غير مقصودة لمجموعة عوامل متداخلة، بقدر ما هي نتاج، أو يمكن أن تكون نتاجًا لخطط عمل هادفة وواعية تقوم عليها جهات رسمية وغير رسمية.

مؤتمر "فلسطين تفكر"

تحت عنوان "فلسطين تفكر"، ينظم مركز مسارات مؤتمره لمقاربة التفكير في السياق الفلسطيني، وقد جاء اختيار عنوان "فلسطين تفكر" ليكون عنوانًا لهذا المشروع، الذي سينتج منه بحث علمي، بوصفه اسمًا أوليًا خاضعًا للنقاش؛ ذلك لأنّ فلسطين مع الوقت باتت نوعًا من الكيانية الماديّة والفكرية، والقضية العابرة للجغرافيا، والديموغرافيا، تتداخل فيها عوامل عديدة، تعكس مجمل قضايا سياسية، وفكرية، وفلسفية، وحياتية واقعية، تعكس التاريخ الفلسطيني وتعبده، لدرجة أن محصلة التعقيدات والتفاعلات الخاصة بفلسطين، أوجدت سياقات وأنماطًا من التفكير والقواعد السلوكية والأخلاقية، التي تبدو أكبر من الجغرافيا الفلسطينية، وأصبحت فلسطين أشبه بالكيان المتفاعل بذاته، يسمو على الأفراد والجماعات، ويفرض نفسه، وصار الأفراد والجماعات والمؤسسات تحت مظلة كيان أعلى تاريخي، وجغرافي، وثقافي.

جلسات المؤتمر

جلسة الافتتاح:

كلمة مركز مسارات لتوضيح المشروع.

كلمة المحرر الرئيس في المشروع حول الأبعاد المنهجية والمفاهيمية.

الجلسة الأولى: آراء نقدية

يشارك فيها عدد من الخبراء يقدمون ملاحظات عابرة للمجالات المختلفة.

الجلسة الثانية: التحولات السياسية

هناك أكثر من مدخل لمراجعة التحولات السياسية التي أسهمت في التأثير في التفكير الفلسطيني، من خلال مراحل تاريخية، أو من خلال التحولات في البنى والأطر المؤسسية.

فمثلاً التحولات بين مرحلة التفكير القومي والأممي ما بين بدايات القضية الفلسطينية وحتى انطلاق فكر ومؤسسات الكيان الوطنية الفلسطينية، والتحول من الحزبية المؤدلجة (الشيوعية، والإسلامية، والعروبية)، إلى فكر الحركات الوطنية الفلسطينية الشعبية الجامعة، والجبهات التي تتبنى العمل المباشر المسلح والمقاومة، وصولاً إلى الحركات السياسية والمبادرات غير المؤطرة أو المستمرة. وكيف انعكس هذا في أنماط التفكير والعمل.

ويمكن بطبيعة الحال وضع هذه التحولات في سياقات دولية مختلفة، مثل الحرب الباردة ونهايتها، أو صعود القومية العربية ونهاية الخلافة، أو تراجع الفكر الوحدوي لصالح الدولة القومية (القطرية)، وغيرها من السياقات. أو وضعها في سياق أطروحات مثل نهاية الأيديولوجيا، وتراجع الأحزاب عالمياً، أو صدام الحضارات، أو الثورات العالمية والإقليمية.

كما أن التحول ما بين حركة التحرر إلى بناء السلطة هو مدخل آخر، يتضمن متغيرات كثيرة، منها ما يتعلق بأنماط المؤسسات، وتحولات الخطاب، وأثر الجغرافيا، والعلاقات مع القوى الدولية والعربية والاحتلال ... إلخ.

ومن الفرضيات التي يمكن اختبارها ما يتعلق بأثر تغير شكل التنظيم، ومحتواه الفكري وهدفه السياسي على شخصية الإنسان، ومدى مبادرته، وفرديته، ومساهمته في حركات وحركات جمعية وجماهيرية، أو استكانته وسلبيته.

الجلسة الثالثة: التحولات الاقتصادية

في الشق الاقتصادي، يمكن الحديث عن مستويين: الأول "التنظير" الفلسطيني لأنماط الاقتصاد المطلوب، والآخر، قراءة وتشخيص النمط الاقتصادي السائد في الواقع، وأثر ذلك في السلوك الإنساني، والتفكير الجمعي، بما في ذلك الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والثقافية.

لقد شكلت مناهج دراسة الاقتصاد السياسي الفلسطيني انعكاسًا لتحولات البنى والهيكل الجمعية، ووظائفها، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، مرورًا بأوسلو في العام 1993، ووصولًا إلى حرب الإبادة على قطاع غزة 2023-2024. فقد كانت دراسات الاقتصاد السياسي مستجيبة لهذه التحولات، والصدمات المنشئة لها، وهذا ما أنتج ثنائيات، مثلًا: بناء الدولة والمؤسسات مقابل التحرر الوطني والصمود، واقتصاد التمكين والكفاية مقابل اقتصاد التنمية.

كانت دراسة الاقتصاد السياسي وما زالت مرتبطة بسياق الفعل التحرري، إستراتيجيًا وتكتيكيًا، فتأثرت بتحولات المشروع الاستعماري الإسرائيلي، وحاولت تقديم استجابات مجابهة، إلى جانب عملها الدؤوب على تعريف هذا المشروع الاستعماري بنية وأهدافًا وسلوكًا، وتنوعت القراءات له وفقًا للمرجعيات المؤسسة في دراسات الاقتصاد السياسي للاستعمار، مع تقديم نقد للواقع القائم في حال بدا أنّ هناك نوعًا من الاقتصاد لا يتماشى مع الجانب الفلسطيني.

اتسمت دراسات الاقتصاد السياسي قبل أوسلو بمحاولات الإسهام في بناء نموذج صمود ذاتي، يحاول تفكيك منظومة التبعية والإلحاق التي سعى الاحتلال إلى تجذيرها، وتصاعدت هذه المحاولات مع اندلاع انتفاضة الحجارة (1987)، متناغمة مع تحولات الميدان التي قادتها

وهندستها اللجان الشعبية بنسق متصاعد، وكانت الأدوات الاقتصادية المقاومة إحدى أهم مرتكزات عملها، بما شمل مقاطعة البضائع والعصيان الضريبي وتمكين الاقتصاد المنزلي والإضراب ... وغيرها.

ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وضعت الدراسات على مختلف المراحل اللاحقة شروطًا للتحرر الاقتصادي أهمها: السلطة الاقتصادية المستقلة، وإنهاء منظومتي الاستلاب والاستيطان، وتعريف التنمية - وما يرتبط بها من معونة - على قواعد ذاتية.

وإذا كان الاقتصاد السياسي الفلسطيني حتى العام 2000 قد انكب على بحث سؤالي التبعية والدولة، فإنه قد عاد إلى مواجهة سؤال المؤسسة الاستعمارية المستدامة بشكل أكثر قوة مع اندلاع انتفاضة الأقصى (2000)، التي واكبها انكماش في فرص مسار التسوية وحل الدولتين.

منذ العام 2000، تصاعدت أسئلة عدة ملحة بهذا الصدد أو عادت إلى الواجهة بقوة، ووجدت مسارها في دراسات الاقتصاد السياسي الفلسطيني، أهمها: سؤال التنمية تحت الاحتلال، والنهج الاقتصادي النيوليبرالي دون سيادة، والانفكاك عن الاحتلال والبنية الاقتصادية المقاومة، ورأس المال والسياسة، والبنية الاقتصادية للمشروع الاستعماري الاستيطاني.

يمكن في هذه الورقة اختبار عدد من الأسئلة والفرضيات، مثل ما نوع البناء الاقتصادي الفلسطيني السائد، سواء حاليًا أو في الماضي؟ وكذلك هناك أسئلة الاقتصاد التحرري، والإنتاج المنزلي والذاتي، وسؤال الالتحاق بالاستعمار وماكينته الاقتصادية، فضلًا عن ذلك فإن الإدارة الفلسطينية الرسمية للاقتصاد تحتاج إلى وقفات، مثل تطور اعتمادية أشبه بالريعية والرعية البطيركية، منذ زمن فعالية منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أصبح التمويل القادم عبر منظمة التحرير وأقنيتها ضروريًا لكثير من المشروعات والنشاطات.

هل هناك تجذر لبنية نيوليبرالية تهدد فرص الانفكاك عن الاحتلال وداعميه من جهة، أم أن هناك تحولًا لنموذج اقتصادي مستجيب للصمود والاستقلال؟ فكيف أثر مثلًا التمويل الأجنبي، والقيود

الخارجية على الاقتصاد، وكيف أثرت أنماط الإقراض المصرفي، وترتيبات اتفاق باريس الاقتصادية، على الشخصية الفلسطينية وعلى أنماط السلوك والتفكير الجمعيين؟

الجلسة الرابعة: التعليم

لطالما شكل التعليم فلسطينيًا خطة خلاص فردي، وأسس لنهوض مجتمعي، فلسطينيًا، لكن قطاع التعليم عالميًا وإقليميًا ومحليًا يمر بتغيرات متلاحقة.

لا يتعلق تاريخ فلسطين مع التعليم فقط بتجارب تعليمية متقدمة قبل النكبة، مقارنة بالمحيط العربي وحسب، بل كان الحصول على التعليم وسيلة كثير من الفلسطينيين لإعادة التأقلم والخروج من ظروف اللجوء الصعبة، ثم تطورت مؤسسات التعليم الجامعي في فلسطين بعد العام 1967 على نحو حوّل الجامعات إلى مواقع للقيادة المجتمعية، وكانت المعركة على استئناف التعليم جزءًا من الذاكرة الوطنية في الثمانينيات، بين احتلال يريد إقفال المدارس والجامعات، وقطاع مُصرّ على التعليم حتى لو كان ذلك سرًا في البيوت الخاصة للأهالي والمعلمين، وفي المقاهي والمطاعم.

هذا لا يلغي هذا السؤال حول مناهج التعليم، وهل قامت و/ أو تقوم على التلقين وعلى اعتبار الطالب مجرد متلقٍ وليس فاعلاً يُطوّر مهارات التعبير والتفكير، فضلًا عن السؤال عن طبيعة المقررات التدريسية، وما الذي أنتجته من أنماط من التفكير؟ هل أنتجت عقولًا وتفكيرًا متحررًا، أم أنتجت الشخصية المحكومة بالقواعد السلطوية؟

وثمة محور آخر يجدر تناوله، ربما تحت مصطلح التجويف المعرفي، وتحديدًا نقاش الكيفية التي حاول بها الحكم العسكري إعادة إنتاج التفكير الفلسطيني في المؤسسات التعليمية، عبر سلسلة من الأوامر العسكرية، التي اكتسبت صفة القانون. وامتدادًا لهذا السؤال، تأتي السلطة التي يمارسها الممولون من خلال التعامل مع المناهج الفلسطينية بوصفها مناهج حربية، مشيرةً إلى تغير

أدوات الهيمنة من القوة العسكرية إلى الأدوات الناعمة، مثل التدخل في المناهج المدرسية عبر التمويل تحت ادعاءات العنف والكراهية واللامسامية.

تغير النظرة للتعليم وتحولاته أمر يحتاج إلى نقاش، فمثلاً بينما كان الاستمرار في التعليم الوجيه قضية نضالية في الماضي، تجري في الشوارع والأسواق والأماكن العامة، هناك مؤشرات أن الإضرابات النقابية والطلابية ووقف التعليم، والإصرار على التعليم الإلكتروني، بات ممارسة منتشرة، قد تعكس تحولات مجتمعية، هذا فضلاً عن أن مدى مواكبة التعليم للتحولات العالمية، والتحول من حال كان فيها الطلب على التعليم الجامعي يفوق العرض، إلى حالة فيها عرض في المقاعد الجامعية يفوق الطلب، كلها قضايا تعكس تحولات في دور التعليم وسياقاته.

الجلسة الخامسة: الثقافة

لا توجد هوية وطنية دون ثقافة خاصة بشعب هذا الوطن، لذلك يُعتقد أن الثقافة الفلسطينية تمثل حالة فريدة تعكس تجربة شعب متعددة الأبعاد عبر عقود من التحديات السياسية والاجتماعية، وهي التي حوّلت فلسطين إلى فكرة، وإلى كيانية عابرة للطبقات والفئات والجغرافيا. منذ نكبة عام 1948 وحتى الوقت الحاضر تعكس التحولات الكبرى في السياسة والمجتمع، وأسهمت في تعزيز الهوية الوطنية والصمود على الرغم من التحديات القائمة. لكن الشتات الجغرافي لا يمكن أن يكون من دون أثر في الشخصية الجمعيّة والثقافة الجامعة.

من المستهدف في هذا المؤتمر فهم كيف تأثرت الثقافة الفلسطينية بالتحولات السياسية والاجتماعية الكبرى منذ 1948، وكيف تشكلت وحافظت على الهوية الوطنية الفلسطينية عبر هذه الفترة الزمنية الممتدة، ودور النخب المثقفة؟ وذلك من خلال استعراض تطور أنماط التفكير في الثقافة الفلسطينية.

لقد أدت الأشكال المختلفة للتعبير الثقافي - من الأدب والشعر إلى الفنون التشكيلية والموسيقى والسينما - دورًا محوريًا في تشكيل الوعي الجمعي الفلسطيني. كما يشير محمود درويش في ديوانه "في حضرة الغياب": "الكتابة هي محاولتنا الأخيرة للإمساك بما تبقى من وطن". هذا لا ينفي النقد والتساؤل حول جوانب من هذه الثقافة، مثل الحديث عن وجود العقل الأبوي البطريكي جنبًا إلى جانب مع المقاومة ضد الاحتلال، فقد بدت شخصية الثائر ضد الاحتلال في كثير من الأعمال الأدبية والنقدية شخصية محافظة تقليدية فيما يخص العادات والتقاليد ومكانة المرأة، كما انعكس ذلك على سبيل المثال لا الحصر في أعمال الروائية سحر خليفة، وكاتب الدراما وليد سيف.

تحتاج الإجابة عن طبيعة الثقافة الفلسطينية، وطبيعة تحولاتها، وأثرها وما تأثرت به، إلى إجابة أسئلة، مثل:

- كيف تطورت أنماط التفكير في الثقافة الفلسطينية عبر الحقب الزمنية المختلفة 1948-2024؟
- ما تأثير الأحداث السياسية الرئيسية - مثل النكبة، وحرب 1967، والاتفاقيات أوسلو - على الإنتاج الثقافي الفلسطيني؟
- كيف ساهمت المنتجات الثقافية المختلفة (الأدب، والفن، والموسيقى، والسينما) في تشكيل وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية؟
- ما دور الفاعلين الثقافيين المختلفين - من أفراد ومؤسسات وممولين - في تطوير وتغيير أنماط التفكير الثقافي الفلسطيني؟
- كيف تعاملت الثقافة الفلسطينية مع تحديات الحفاظ على الهوية في ظل الشتات والاحتلال والانقسام؟
- ما التحديات المعاصرة التي تواجه الثقافة الفلسطينية في عصر العولمة والتكنولوجيا الرقمية؟
- العلاقة ما بين الثقافة الوطنية والثقافة الأوسع، عربيًا وعالميًا، وتأثير الأيديولوجيا بأنواعها، وتأثير غياب الأيديولوجيا في الثقافة الفلسطينية.

الجلسة السادسة: الإعلام

إذا كانت النشرة شبه السريّة والمجلة الفصائية أو المقربة من فصيل ما، أو الناطقة باسم منظمة التحرير الفلسطينية، سواء أكان ذلك صراحةً كما في حالة صحافة وإعلام الثورة في الشتات الفلسطيني بين ستينيات القرن الفائت وتسعينياته، أو ضمّنًا تعبر عن جهة تؤيد هذا الفصيل أو ذاك، هي ومعها الكتاب المطبوع والمنشورات والشعارات والتعليمات التي تُخط على الجدران، كلها من أهم معالم الإعلام الفصائي والسياسي الفلسطيني سابقًا، فإنّ هناك حقائق جديدة في مشهد الإعلام الفلسطيني.

من حقائق التحولات الجديدة في الإعلام، وجود سياق تكنولوجي جديد، من إفرازاته ظهور إعلام عربي وعالمي يعالج القضية الفلسطينية، ويتابعه الفلسطينيون بوصفه مصدرًا أساسيًا (مثل الفضائيات العربية وغير العربية)، وصولًا إلى إعلام اجتماعي محلي على نطاق صغير، يتعلق بقرية أو مخيم، لا تتضمن فقط مجموعات واتساب، وفيسبوك، وسوى ذلك من وسائل تواصل اجتماعي، بل حتى مادّة شعرية وغنائية وكتب توثيقية، إضافة إلى ظهور مؤثرين في "الإعلام الجديد"، سواء أكانوا أفرادًا أو هيئات، ينشطون من ساحات وأماكن مختلفة.

أدّت هذه التكنولوجيا إلى واقع جديد، أسهم أو تأثر بتراجع دور الفصائل أو المنظمات، ضمن مفهوم انتشار القوة؛ أي وجود عدد أكبر من الفاعلين في مجال الإعلام.

ومن التحولات كذلك، التحوّل من حركة تحرر وفصائل تعمل في الشتات إلى بناء سلطة ودولة، بما قد يتبع ذلك من تحول من إعلام الثورة إلى إعلام السلطة، من دون أن يلغي هذا تزايد الانقسام في الساحة الفلسطينية بين الفصائل، وأثر هذا في الإعلام.

كذلك هناك دخول إعلام القطاع الخاص الذي يعتمد على الدخل الإعلاني، أو على دعم مباشر أو غير مباشر، محلي أو دولي، بما يؤثر أيضًا في مضمون الإعلام، وما يقدمه من مادة.